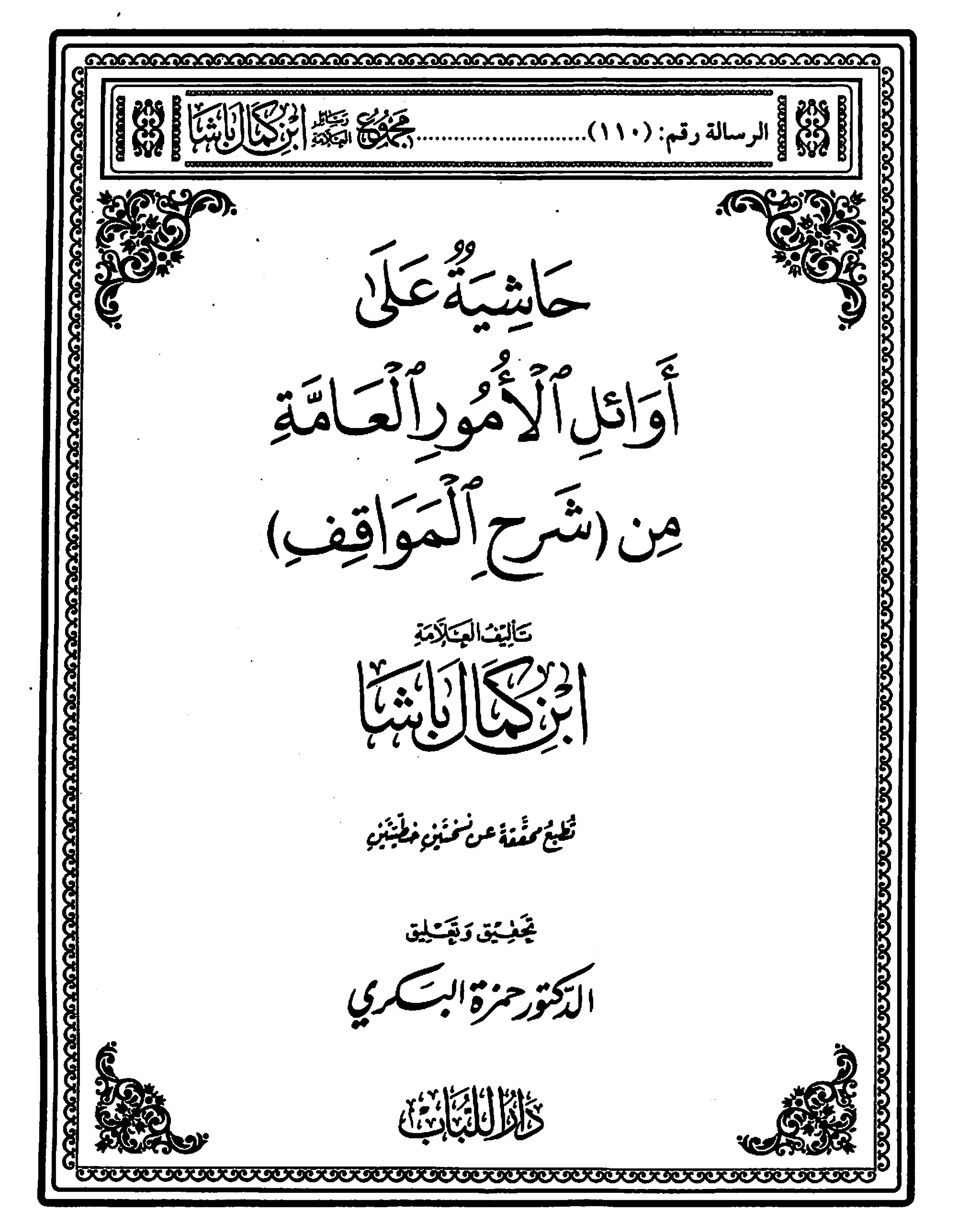


مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا .... الرسالة رقم: (١١٠)

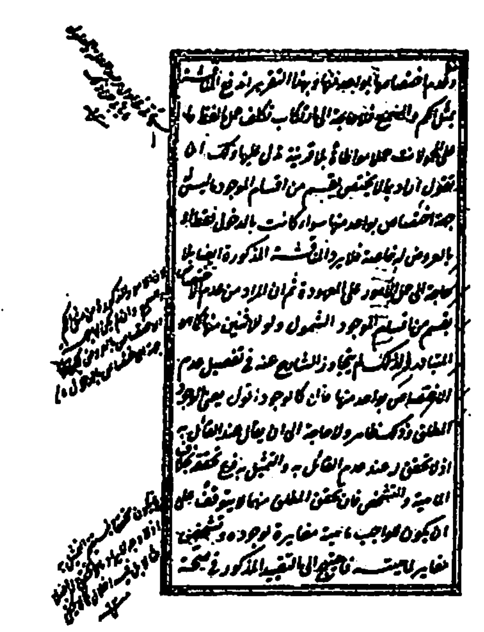
حاشية على أوائل الأمور العامة من (شرح المواقف)

تأليف العلامة
ابن كمال باشا

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

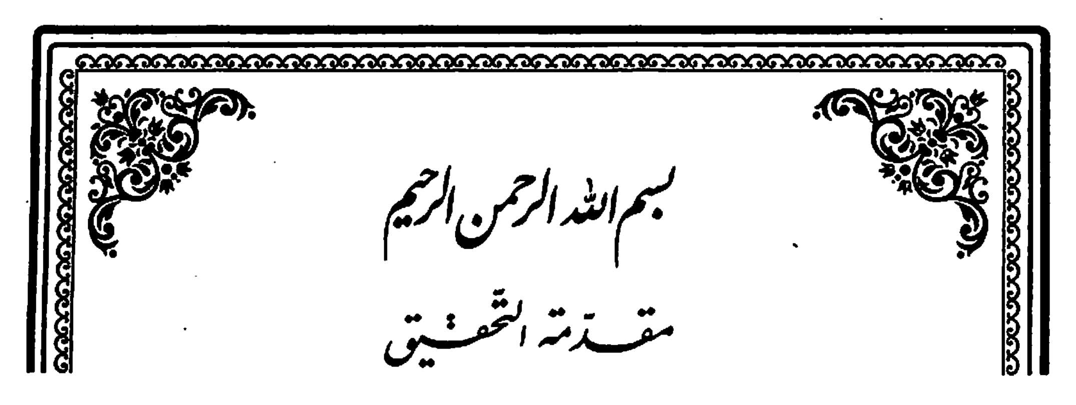
تحقيق وتعليق
الدكتور حمزة البكري

دار اللباب



مكتبة برتو باشا (ب)

مكتبة شهيد باشا (ش)



الحمدُ لله الذي أوقَفَنا على معرفتِهِ ببراهينه وآياتِه، وأوقَفْنا عن معرفتِهِ بنُقصاننا وكمالاتِه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مُصْطفاه من خليقتِه، ومُجتَباه من بَرِيَّـتِه، سيِّدنا محمَّد المبعوثُ بتمام نِعمَتِه، وخِتام ديـنِهِ وشريعتِه، وعلى آلِهِ وقرابـتِه، وأزواجه وصحابـتِه.

وبعد:

فهذه رسالةٌ صغيرةٌ صنَّفها العلامةُ المُحقِّق أحمدُ بنُ سليمان بنِ كمال باشا، المتوفى سنة (٩٤٠هـ)، على الصفحات الأولى من باب الأمور العامة من «شرح المواقف» للسَّيِّد الشريف الجرجانيّ، المتوفى سنة (٨١٦هـ)، رحمهما الله تعالى.

وكتابُ «المواقف» للإمام القاضي عَضُدِ الدين الإيجيّ (ت ٧٥٦هـ) من الكتب العالية في علم الكلام، وقد لقيَ قبولاً ورواجاً عزّ نظيرُه، فاعتَنَى به أهلُ الفنِّ درساً وبحثاً، وشرحَه غيرُ واحدٍ من الفُضَلاء، واشتَهرَ منها «شرحُ» السَّيِّد الشريف، فكثُرت عليه الحواشي والتعليقات، من رجال القرنَيْن الثامن والتاسع، فمنهم مَنْ حشّى عليه بتمامِه وأتمّ، كالعلامة حسن جلبي بن محمَّد شاه الفناريّ (ت ٨٨٦هـ)، ومنهم مَنْ أراد أن يُحشِّيَ عليه بتمامِهِ إلا أنه لم يُتِمّ، كالعلامة مصطفى بن يوسف المعروف بخواجَهْ زادَهْ (ت ٨٩٣هـ)، وقد بلغ فيه إلى أثناء مباحث الوجود من الموقف الثاني من أصل سِتّةِ مواقف، ومنهم مَنْ حشّى على باب منه:

فمنهم مَنْ كتب على أوائله، كالعلامة مُحيي الدِّين محمَّد بن الخطيب (ت ٩٠١هـ)، ومنهم مَنْ كتب على مباحث الأمور العامة منه، وهو العلامة أحمدُ بن عبد الأول القزوينيّ، فرغ منه في رجب سنة (٩٥٤هـ)، ومنهم مَنْ كتب على مباحث الإلهيّات منه ـ وسيأتي الكلامُ عليها في مُقدِّمة تحقيق «حاشية» المُصنِّف «على أوائل الإلهيات من المواقف» ـ ومنهم مَنْ كتب على مباحث النُّبوّاتِ منه، وهو العلامة يوسفُ بن حسين الكراماستي (ت ٩٠٦هـ)، ومنهم مَنْ كتب على مباحث الفَلَكيّات منه، وهو العلامةُ غَرْسُ الدِّين أحمد بن إبراهيم (ت ٩٧١هـ)، ومنهم مَنْ كتب على مبحث الأغلاط الحِسِّيّة منه، وهو العلامةُ قوامُ الدِّين يوسفُ بن حسن (ت ٩٢٢هـ)[١]، ونحوُ ذلك كثير[٢].

وللعلامة ابن كمال باشا عنايةٌ بالغةٌ بـ«المواقف» و«شرحه» في رسائله، فإنه يُكثِرُ من النَّقْلِ عنهما، كما يُكثِرُ من النَّقْدِ والإيرادِ عليهما ولا سيّما الشارح، وقد أفرَدَ عدّة حواشٍ على مباحثَ منه، كما يُلمِحُ إليه قولُ حاجّي خليفة: «وكتب المولى أحمدُ بنُ سليمان بن كمالٍ حواشيَ على شرح المواقف»[٣]، وهو مُحتَمِلٌ لأن يكونَ مُرادُه أنه كتب عليه حاشيةً واحدة، فإنهم كثيراً ما يُعبِّرون عن «الحاشية» بالحواشي نظراً إلى شَكْلِها وطريقةِ تَصْنيفها، ومُحتَمِلٌ لأن يكونَ مرادُه أنه كتبَ عدّة رسائل في التحشية عليه، ولعلّ ممّا يُرجِّحُ هذا الاحتمالَ الأخيرَ وقوفُنا على رسالتَيْنِ مُفردتَيْن للمُصنِّف في هذا الباب، إحداهما: «حاشيته» على أوائل مباحث الإلهيّات منه، وهي هذه الرسالة، و«حاشيته» على الأمور العامة منه، وستأتي بعدها إن شاء الله.

---

(١) وعرضها على ابن كمال باشا بعد أن ذكره في خطبته، وأتمّها في (١٢) رجب سنة (٩١٣هـ).

(٢) انظر مزيداً من التفصيل في ذلك في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٩٣).

(٣) «كشف الظنون» (٢/ ١٨٩٣).

كما أنّ للمُصنِّف عدّةَ رسائلَ في مسائلَ كلاميّة مُفرَدة، يَلحَظُ من يَتأمَّلُها أنها في حقيقتها بمَثابةِ حاشية على «شرح المواقف»، وإن لم تكُنْ في شَكْلِها وتَسْميتها كذلك، كما في «رسالته في تحقيق المُعجزة»، وقد نبَّهتُ على ذلك في مُقدِّمةِ تحقيقها، وهذه صورةٌ أُخرى من صُوَرِ اعتِناءِ المُصنِّف بـ«المواقف» و«شرحه».

أما ما يَتَعلّقُ بهذه الرسالة خاصّة فإنّ مبحثَ الأمور العامة هو الموقف الثاني من كتاب «المواقف»، وقد شَغَلَ من «شرح المواقف» ما يزيد على (٢٥٠) صفحةً بحسب المطبوع، وهذا الموقفُ مُشتَمِلٌ على خمسة مَراصِد، وشغل المَرصَدُ الأوّلُ منه حوالي (٧٥) صفحة[١]، وهذه «الحاشية» متعلقة بالصَّفحاتِ الخمسِ الأُوَلِ منه[٢]، حتى إنّ التَّحْشيةَ على مُقدِّمة هذا الموقف السابقة لمراصِدِه الخمسة لم تَتِمّ.

فهل أفرَدَ المُصنِّفُ هذه الرسالة على موقف الأمور العامة بتمامِهِ أو على مُقدِّمة الأمور العامة فقط؟ وعلى الوَجْهَين، هل أتـمَّها وفُقِدَت تَتِمّتُها أم لم يُـتِمَّها؟ أم أنه لم يُفرِدْ هذه الرسالة أصلاً، وإنما هي حواشٍ مُتفرِّقةٌ علَّقها على نُسْختِه من «شرح المواقف»، ثم جُرِّدَت عنها؟

ليس لديّ من القرائن ما يكفي للإجابة عن شيء من ذلك بجوابٍ شافٍ، إلّا أني أميلُ إلى الاحتمال الأخير، وهو أنّ المُصنِّفَ لم يُفرِدْ هذه الرسالةَ أصلاً، وإنما جُرِّدَت ممّا علّقه على نُسْختِهِ من «شرح المواقف»، مُستَنِداً في هذا المَيْل إلى خُلُوِّ الرسالة من خُطبةٍ للمُصنِّف.

---

(١) وقع الموقف الثاني في «شرح المواقف» (١/ ٢١١ـ٤٧٥)، ووقع المرصد الأول منه فيه (١/ ٢١١ـ٢٨٧).

(٢) فالمتنُ المُتعلِّق بها من «شرح المواقف» يقع في (١/ ٢١١ـ٢١٦).

هذا، والرسالةُ ثابتةُ النِّسْبةِ إلى المُصنِّف، فأسلوبُه فيها ظاهر، وعباراتُه فيما تُشبِهُ عباراتِه في سائر رسائله[1].

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على نُسختَيْنِ خطيّتَين، الأولى: نسخة مكتبة شهيد عليّ، وناسخها: محمَّد بن وليّ، وتاريخُ نَسْخِها: سنةَ ٩٨٢، ورمزتُ إليها بالحرف (ش)، والثانية: نسخة مكتبة برتو باشا، ورمزتُ إليها بالحرف (و)، غيرَ أنّ هذه النُّسخةَ الأخيرة تنتهي في نِصفِ الرسالة بحسب ما في النُّسخةِ الأولى.

وقد أضفتُ إلى الرسالة في أوّلها المَقطَعَ المُحشّى عليه من «شرح المواقف» بلفظه، ليَظهَرَ اتصالُ كلام المُصنِّف به، وميَّزتُه بلون غامق مع إثباتِهِ بين حاصِرتَيْن، تنبيهاً على أنه مما لم يَرِدْ في أصل الرسالة.

وممّا يجدرُ التنبيهُ عليه هنا أنّ المُصنِّف يُعلِّقُ على حواشي «حاشيته» بأسماء بعض مَنْ سبقَه إلى التحشية على «شرح المواقف»، إشارةً إلى مواضع تعقُّباتِهِ أو تنبيهاتِهِ على ما وقع في حواشيهم من خَلَل أو نَحْوِه، ولم تكن منضبطةً في كلِّ واحدةٍ من النُّسختَيْن من حيثُ محاذاتُها لمواضع التَّعقُّب، فاجتهدتُ في تقديمها أو تأخيرها يسيراً بمقارنة عبارة المُؤلِّف بعبارات هؤلاء المُحشِّين، ثمّ لمّا كان بعضُها مطبوعاً وهو «حاشية» العلامة حسن جلبي اقتصرتُ على الإحالة عليه، أما غيرُ المطبوع منها فقد وقفتُ على بعضِهِ مخطوطاً، كـ«حاشية» العلامة خواجَهْ زادَهْ، ورأيتُ الاقتصارَ على الإحالةِ فيها غيرَ مفيد للقارئ، فنقلتُ عبارةَ هذا المُحشِّي

---

(١) ومنها: قولُه: «وممّا يشهدُ لِـمَا قلنا شهادةً لا مردَّ لها»، وطريقتُه في الإحالة بقوله: «على ما ستقفُ عليه» ثمّ قولُه في موضع المُحال عليه: «وهذا ما وَعَدْناه فيما سبق».

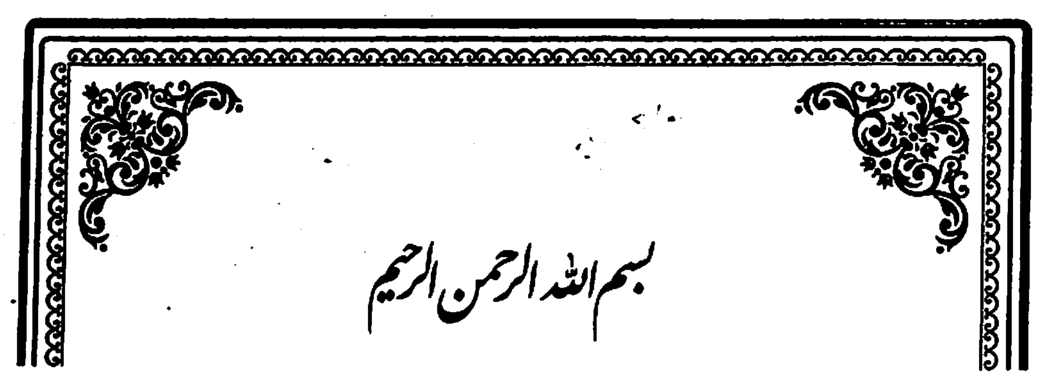
في التعليقات؛ ليَظهَرَ وجهُ تعقُّب المُؤلِّف أو تنبيهه، وإنْ كان في ذلك نوعُ إطالة، فليَعذُرني القارئ الكريم.

وأما عنوانُ الرسالة فقد خَلَتْ عنه النسخة (و)، وورد في (ش) بلفظ: «رسالة كمال باشا زادَهْ رحمه الله تعالى في الأمور العامة»، وهو عنوانٌ غيرُ تامّ في التعبير عن مضمون الرسالة، فتصرَّفتُ فيه بشيءٍ من التقييد والإضافة، وأثبتُّه بلفظ: «حاشية على أوائل الأمور العامة من شرح المواقف».

والحمدُ لله في البَدْءِ والخِتام، وصلاتُه وسلامُه على سيِّدنا محمَّد خير الأنام.

المُحقِّق

* * *



[(المَوقِفُ الثاني: في الأُمورِ العامّة، أي: ما لا يختصُّ بِقِسْم من أقسام الموجودِ التي هيَ الواجبُ والجوهرُ والعَرَضُ) فإمّا أن يَشتَمِلَ الأقسامَ الثلاثةَ كالوجودِ والوَحْدة، فإنّ كلَّ موجودٍ وإنْ كانَ كثيراً له وَحْدةٌ ما باعتبارٍ، وكالماهيّةِ والتَّشخُّصِ عندَ القائلِ بأنّ الواجبَ له ماهيّةٌ مُغايِرةٌ لوجودِهِ وتَشخُّصٌ مُغايِرٌ لماهيَّتِه.

أو يَشمَلَ الاثنَينِ منها، كالإمكانِ الخاصّ والحدوثِ والوجوبِ بالغيرِ والكَثْرةِ والمَعْلوليّة، فإنها كلَّها مُشتَرَكةٌ بينَ الجوهرِ والعَرَض.

فعلى هذا، لا يكونُ العَدَمُ والامتِناعُ والوجوبُ الذاتيُّ والقِدَمُ من الأُمورِ العامّة، ويكونُ البحثُ عنها هاهنا على سَبيلِ التَّبَعيّة.

وقد يُقالُ: الأُمورُ العامّةُ ما يَتَناوَلُ المَفهوماتِ بأَسْرِها؛ إما على سَبيلِ الإطلاقِ كالإمكانِ العامّ، أو على سَبيلِ التَّقابُلِ بأنْ يكونَ هو معَ ما يُقابِلُه مُتناوِلاً لها جميعاً، ويَتَعلّقَ بكُلٍّ من هذَيْنِ المُتقابِلَينِ غرَضٌ عِلْميٌّ كالوجودِ والعَدَم.

وإنّما جَعَلْنا هذا المَوقِفَ فيما لا يختصُّ بِقِسْم من تلك الأقسام الثلاثةِ (إذْ قد أورَدْنا كُلّاً من ذلك) أي: ممّا يختصُّ بواحدٍ منها (في بابه)، فلم يبقَ إلّا الأُمورُ المُشتَرَكةُ، فلا بُدَّ لها من بابٍ على حِدَة][1].

(1) هذه عبارةُ «المواقف» للإيجيّ مُميَّزةً بهلالَين كبيرَين، و«شرحه» للسّيِّد الشريف الجرجانيّ (1/ 211 ـ 213)، أو (2/ 58 ـ 62) بحاشيتَي السّيالكوتي وحسن جلبي. وقد أضفتُها توضيحاً لحاشية =

قال: (المَوقِفُ الثاني[١]: في الأُمورِ العامّة)، أقول: لـمّا كانَ لكُلّ قِسم من أقسام الموجودِ الواجبِ والجوهرِ والعَرَضِ أحوالٌ مُختَصّةٌ به ناسَبَ أن يُوضَعَ لكُلٍّ منها بابٌ برأسِه، فبقيَ الأحوالُ التي لا اختِصاصَ لها بواحدٍ منها، وهي الأُمورُ الاعتباريّةُ الشامِلةُ لها أو لأكثرِها، فلا جَرَمَ أُفرِدَ لها بابٌ مُستَقِلّ.

وإنّما قُلنا: إنها الأُمورِ الاعتباريّة، لأنها لو كانت موجودةً لكانت داخِلةً في أحَدِ الأقسام المَذْكورة، فحَقُّها أن يُبحَثَ عن أحوالِها في القِسم الذي دخَلَت هيَ فيه.

وإذا تقرَّرَ هذا فاعلَمْ أنّ المُصنِّفَ[٢] لم يُرِدْ بقولِهِ: «أي: ما لا يختصُّ بقِسم من أقسام المَوْجود» بيانَ تلك الأُمور، بل أرادَ بيانَ معنى عُمومِها المُرادِ هاهنا، فلذلك أجمَلَها وعبّرَ عنها بما هو أشدُّ إبهاماً ممّا ذُكِرَ في العُنوان، وفصَّلَ المُرادَ من العُموم، كأنّه يقولُ: المُرادُ من الأُمورِ الأُمورُ المَعْهودةُ التي لم يكُنْ للبَحْثِ عنها في الأبوابِ المَوْضوعةِ لأقسام المَوْجودِ وَجْهٌ؛ لِعَدَمِ كونِها منها وعَدَمِ اختِصاصِها بواحدٍ منها[٣].

= المُصنِّف، ليَظهَرَ وجهُ اتّصال كلامِهِ بالأصل، وأثبتُّها بين حاصِرتَيْن لأنها لم ترد في نُسختَيْ هذه الحاشية، كما هي العادةُ الجاريةُ في كثير من النُّسَخ الخطية للحواشي.

(١) في (و): «المقصد الأول»، وهو خطأ.

(٢) أي: الإمام العَضُد الإيجيّ (ت ٧٥٦).

(٣) على حاشية (و) فائدة في تعقُّب المُصنِّف، وهي: «لا يخفى على مَنْ يتأمّل أنّ التفسيرَ الذي ذكَرَه المُصنِّفُ جارٍ مجرى التعريف للأمور العامة، فلا بُدَّ من أن يكونَ شاملاً لجميع الأمور، ولا يُفيدُ كونُ اللام في «الأمور» للعَهْد، كما زعمَه المُحشّي، فتأمّل».

وبهذا التَّقْريرِ اندفَعَ المُناقَشةُ بمِثْلِ الكمِّ والسَّمْع[1]، فلا حاجةَ إلى ارتكابِ تكلُّفِ حَمْلِ لفظِ (ما) على المَحْمولاتِ حَمْلاً مُواطَـأةً[2] بلا قرينةٍ تدلُّ عليها[3].

ولك أن تقولَ: أرادَ بـ «ما لا يختصُّ بقِسم من أقسام المَوجُود» ما ليس له جهةُ اختِصاصٍ بواحدٍ منها، سواء كانَ بالدُّخولِ فقط أو بالعُروضِ له خاصّة، فلا يَرِدُ المُناقَشةُ المَذْكورةُ أيضاً، بلا حاجةٍ إلى حَمْلِ «الأُمور» على المَعْهودة[4].

---

(١) قال العلامة خواجَهْ زادَهْ في «حاشيته على شرح المواقف» (لوحة ٨٩/ أ): «لا يَرِدُ الكمُّ وكذا السَّمْعُ والبصرُ والإرادة وغيرها ممّا لا يختصُّ بقسم من الأقسام الثلاثة للموجود، مع أنها لا يُبحَثُ عنها في قسم الأمور العامة، بل في مباحث الأعراض، لأنّ شيئاً منها ليس من المَحْمولات التي لا تختصُّ بقسم من الأقسام الثلاثة، بل شمولُها لأكثر الأقسام باعتبار عُروضِها لها، لا بالحَمْل والصِّدْق. وأما المُشتَقّاتُ المأخوذةُ منها فهي وإن كانت محمولةً، إلا أنها لا يَتَعلَّقُ بها غرضٌ علميّ، فإنّ إثبات المُكَمَّم وكذا إثبات السميع والبصير وغيرهما على الإطلاق ليس من العقائد الدِّينيّة، ولا يَتوقَّفُ عليها إثباتُها أيضاً، والمبحوثُ عنه في قسم الأعراض هو أحوالها المُختَصّة بها، وهي ليست من الأمور العامة، لاختصاصها بهذه الأشياء».

(٢) وهو ما فيه نسبةُ المَحْمول إلى الموضوع بلا واسطة، وفيه يكون الشيء محمولًا على الموضوع بالحقيقة، كقولنا: الإنسانُ حيوانٌ ناطق، أما إن كانت نسبةُ المحمول إلى الموضوع بواسطة «ذو» أو «له» أو «في» فهو حَمْلُ الاشتقاق، وفيه لا يكون الشيء محمولاً على الموضوع بالحقيقة، كقولنا: الإنسان أبيض أو ذو بياض، ولا يصحّ أن يُقال: الإنسان بياض.

انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي (١/ ٧١٦)، و«دستور العلماء» للأحمد نكري (٢/ ٤٠).

(٣) على حاشية (و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «سيأتي في أول مَرصَدِ العلّة والمعلول ما يأبى عن ذلك. منه».

(٤) على حاشية (و) فائدة في تعقُّب المُصنِّف، وهي: «لأنّ الأمور المذكورة من مِثلِ الكمّ والسَّمْع وإن لم يكنْ لها جهةُ الاختِصاصِ بالعُروض، لكنْ لها جهةُ الاختِصاصِ بالدُّخول».

ثمَّ إنّ المُرادَ مِن عَدَم الاختِصاصِ بقِسم من أقسام المَوْجود: الشُّمولُ ولو للاثنَينِ منها، كما هو المُتبادِر، ولذلك لم يَتجاوَزِ الشارحُ[1] عنه في تَفْصيلِ مَعْنى عَدَم الاختِصاصِ بواحِدٍ منها[2].

قال: (كالوجود)، أقول: أي الوجودِ المُطلَق، وذلك ظاهرٌ، ولا حاجةَ إلى أن يُقالَ: «عندَ القائلِ به»[3]، إذْ لا تحقُّقَ له عندَ عَدَم القائل به، والتَّمْثيلُ به فَرْعُ تحقُّقِه، بخِلافِ الماهيّةِ والتَّشخُّص، فإنّ تحقُّقَ المُطلَقِ منهما لا يَتوقّفُ[4] على أن يكونَ للواجبِ ماهيّةٌ مُغايِرةٌ لوجودِهِ وتَشَخُّصٌ مُغايِرٌ لماهيَّتِه، فاحتيجَ إلى التَّقييدِ المَذْكورِ في صِحّةِ التَّمْثيلِ بهما للشامِلِ للأقسام الثلاثة[5]، فلذلك تَعرَّضَ له الشارحُ عندَ التَّمْثيلِ بهما[6]، وسكتَ هاهنا عن التَّقييدِ بما ذُكِر.

قال: (فإنّ كلَّ مَوْجود)، أقولُ: لا خفاءَ في أنّ المُدَّعى ـ وهو تحقُّقُ الوَحْدةِ في كلِّ قِسم من الأقسام الثلاثةِ ـ أظهَرُ مِن هذه المُقدِّمة، معَ ما فيها من الحاجةِ من

---

(١) أي: العلامةُ الكبير السَّيِّدُ الشريف الجُرْجانيّ.

(٢) أي: في قوله: «فإما أن يشتمل الأقسام الثلاثة... أو يشمل الاثنين منها».

(٣) على حاشية (ش) و(و): «حسن جلبي».

قلت: يعني: العلامة حسن جلبي بن محمَّد شاه الفناريّ (ت ٨٨٩)، ولفظُه في «حاشيته» (٢/ ٥٩): «وإنما لم يُقيِّد كما قيَّد في الماهيّة والتَّشخُّصِ لأنّ نفيَه ممّا تفرَّد به الأشعريّ، فلم يُقيِّد به».

(٤) على حاشية (و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «فحينَئذٍ يكونُ مُتحقِّقاً، فيَستقيمُ التَّمثيلُ به، إذْ لا وَجْهَ لإيرادِ ما لا تحقُّقَ له أصلاً مثالاً، بل فيه إخلالٌ، كما لا يخفى. منه».

(٥) يعني: في قول السَّيِّد الشريف: «فإمّا أن يشتملَ الأقسام الثلاثة كالوجودِ والوَحْدة... ، وكالماهيّةِ والتَّشخُّصِ عندَ القائلِ بأنّ الواجبَ له ماهيّةٌ مُغايِرةٌ لوجودِه، وتشخُّصٌ مُغايِرٌ لماهيَّتِه».

(٦) من قوله: «للشامل للأقسام الثلاثة» إلى هنا، سقط من (و).

جهةِ اللَّفظِ إلى زيادةِ تَقْرير، والتَّجاوُزُ عن قَدْرِ الحاجةِ قَصْداً إلى بيانِ الواقِع[1] - معَ أنه غيرُ مَعْهودٍ في مَقام التَّعْليلِ - لا يُجدي نَفْعاً في دَفْع ما ذُكِر، كما لا يخفى.

قال: (وإنْ كانَ كثيراً)، أقولُ: الضَّميرُ راجعٌ إلى المُضافِ إليه لا إلى المُضافِ[2]، والمَعْنى: إنّ الموجودَ - واحداً كانَ أو كثيراً - له وَحْدةٌ ما. فلا[3] دلالةَ فيه على أنّ كلَّ مَوْجودٍ كثيرٌ، حتّى يُرتَكَبَ إلى القولِ بأنّ تَعْميمَ الكثرةِ لكُلِّ مَوْجودٍ فَرَضيٌّ، معَ عَدَم الحاجةِ إليه في بيانِ شُمولِ الوَحْدةِ في الواقِع، ولو بالنِّسْبةِ إلى جميع أفرادِ الموجود[4].

قال: (عندَ القائلِ بأنّ الواجِب)، أقول: لأنّ الماهيّةَ المَبْحوثَ عنها ما هو مَعْروضُ[5] الوجود، على ما سيأتي التَّصْريحُ به في أوّلِ مَبحَثِها، فلا بُدَّ من القَيْدِ المَذْكورِ حتّى يَتَحقّقَ فَرْدٌ منها في الواجب.

وليسَ التَّشخُّصُ ما به يَمْتازُ الشَّخْصُ عن الغيرِ مُطلَقاً، حتّى يَصدُقَ على الشَّخصِ

---

(١) على حاشية (ش) و(و): «خواجَهْ زادَهْ».

قلت: يعني: العلامة مصطفى بن يوسف البروسويّ (ت ٨٩٣)، وقد تقدَّم التعريفُ به في التعليق على «رسالة في زيادة الوجود». ولفظُه في «حاشيته على شرح المواقف» (لوحة ٨٩/ أ): «وشمولُ الأقسام الثلاثة وإنْ لم يَحتَجْ على هذا التفسيرِ إلى شمول كُلِّ فَرْدٍ من الأقسام الثلاثة، بل يكفي فيه وجودُها في بعض أفراد كلِّ قسم من هذه الثلاثة، إلّا أنه بيَّنَ الشُّمولَ لجميع الأفراد لِكونِ الواقع ذلك».

(٢) من قوله: «فإنّ كل موجود»، فالمضاف: هو لفظُ «كلّ»، والمضافُ إليه: هو لفظ «موجود».

وأصلُ هذا التنبيه للعلامة خواجَهْ زادَهْ حيثُ قال في «حاشيته على شرح المواقف» (لوحة ٨٩/ أ): «الضميرُ راجعٌ إلى: موجود، لا إلى: كلّ موجود».

(٣) زاد في (و): «يرد»، وهو خطأ.

(٤) على حاشية (ش) و(و): «حسن جلبي». وانظر: «حاشيته على شرح المواقف» (٢/ ٥٩).

(٥) في (و): «مفروض»، وهو خطأ.

المُمتازِ عمّا عَدَاهُ بذاتِهِ أنه تَشَخُّصٌ، كما يَصدُقُ عليه أنه شَخصٌ باعتبارَيْنِ[1]، بل ما به تَتخصَّصُ الطبيعةُ النَّوْعيّةُ، كما أنّ الفَصْلَ ما به تَتخصَّصُ الطبيعةُ الجنسيّة، وسيأتي الإشارةُ إلى ذلك في مَبحَثِهِ حيثُ يقولُ: «ونسبةُ التَّشخُّصِ إلى النَّوْعِ نِسْبَةُ الفَصْلِ إلى الجنس[2]»[3].

وممّا يَشهَدُ لِمَا قُلْنا شهادةً لا مَرَدَّ لها: أنهم تَردَّدوا في وجودِ التَّشخُّص، ولا تَردُّدَ لهم في جوازِ أن يَتَميَّزَ بعضُ الموجوداتِ الخارجيّةِ بذاتِهِ عمّا عَدَاه، بل في وقوعِهِ، ولو صدَقَ عليه بذلك أنه تَشَخُّصٌ لَمَا ساغَ لهم التَّردُّدُ في وجودِهِ في الخارج.

---

(١) على حاشية (و): «خواجَهْ زادَهْ»، وعلى حاشية (ش): «خطيب زادَهْ».

قلت: أما خواجَهْ زاده: فتقدَّم ذِكرُه آنفاً، ولم أقف على شيءٍ يتَّصلُ بهذا في «حاشيته على شرح المواقف»، فلعلّ الصوابَ ما في (ش) مِن ذِكرِ خطيب زادَهْ، وهو العلامة محيي الدين محمَّد بن إبراهيم الرُّوميّ الحنفيّ (ت ٩٠١)، وقد تقدَّم التعريفُ به في التعليق على «رسالة في زيادة الوجود».

(٢) من قوله: «حيث يقول» إلى هنا، سقط من (و).

(٣) «المواقف» (١/ ٣١٦) أو (٣/ ٨٦) بحاشيتَيه، ولفظُه: «نسبة الماهيّات إلى المُشخِّصاتِ كنسبة الجنسِ إلى الفُصول»، وقال السَّيّدُ الشريفُ في «شرحه»: «فكما أن الجنسَ مُبهَمٌ في العقل يحتملُ ماهيّاتٍ مُتعدِّدة، ولا تَعيُّنَ لشيءٍ منها إلا بانضمام فَصْلٍ إليه، وهما مُتّحِدانِ ذاتاً وجعلاً ووجوداً في الخارج، ولا يَتَمايزانِ إلا في الذِّهن، كذلك الماهيّةُ النَّوعيّةُ تحتملُ هُويّاتٍ مُتعدِّدةً، ولا تَعيُّنَ لشيءٍ منها إلا بمُشخِّصٍ يَنضَمُّ إليها، وهما مُتّحدانِ في الخارج ذاتاً وجعلاً ووجوداً، ومُتمايزانِ في الذِّهنِ فقط، فليس في الخارج موجودٌ هو الماهيّةُ الإنسانيّةُ مثلاً، وموجودٌ آخرُ هو التَّشخُّص، حتى يتركّبَ منهما فردٌ منها، وإلّا لم يصحَّ حَمْلُ الماهيّة على أفرادِها، بل ليس هناك إلا موجودٌ واحدٌ، أعني: الهويّةَ الشخصية، إلا أنّ العقلَ يَفصِلُها إلى ماهيّةٍ نوعيّةٍ وتَشخُّص، كما يَفصِلُ الماهيّةَ النَّوعيّةَ إلى الجنس والفَصْل».

قال: (والكَثْرة)، أقول: فإنْ قلتَ: القائلون بأنّ الواجبَ له ماهيّةٌ[١] مُغايِرةٌ لوجودِه، وتَشَخُّصٌ مُغايِرٌ لماهيَّتِهِ، كما يَتَحقّقُ فيه الماهيّةُ والتَّشخُّصُ كذلك تَتَحقّقُ فيه الكثرةُ، فلا وَجْهَ للفَرْقِ بينَها[٢] وبينَ الماهيّةِ والتَّشخُّصِ بعَدِّهما من الأُمورِ الشامِلةِ للأقسام الثلاثةِ دونَـها.

لا يُقالُ: الكثرةُ بحَسبِ الماهيّةِ والوجودِ أو بحَسبِ الماهيّةِ والتَّشخُّصِ إنّما تَتَحقّقُ في الذِّهْن، والقائلونَ بما ذُكِرَ يُنكِرونَ الوجودَ الذِّهْنيّ، فلا تَتَحقّقُ الكثرةُ بذَيْـنِكَ الاعتبارَيْنِ في الواجبِ عندَهم.

لأنـّا نقولُ: الحالُ في الوجودِ والتَّشخُّصِ كذلك، فإنهما لا يَتَحقّقانِ إلا في الذِّهْن، واعتبارُ الوجودِ في الخارج في الكثرةِ دون التَّشخُّصِ[٣] تحكُّم.

قلتُ[٤]: مَعْنى تحقُّقِ الكثرةِ في قِسم من الأقسام المَذْكورةِ تحقُّقُها فيه بحَسبِ ذاتِه، لا بحَسبِ ذاتِهِ وعارِضٍ من عوارِضِه[٥].

---

(١) في (ش): «هيئة»، وهو خطأ، وكذا تكرّرَ فيها في بعض المواضع الآتية من هذه الفقرة والتي تليها.

(٢) في (ش): «بينهما»، وهو خطأ، والضميرُ يعودُ إلى الكثرة.

(٣) في (و): «دون الوجود والتشخص»، وهو خطأ.

(٤) هـذا جـوابُ «فـإن قلـت» السـالف قبـل عـدّة أسـطر، ومـا بينهمـا مـن عبـارة «لا يُقـال... لأنـّا نقـول...» كالجملـة المعترضـة.

(٥) على حاشية (ش): «خواجَهْ زادَهْ».
قلت: ولفظُه في «حاشيته على شرح المواقف» (لوحة ٨٩/ ب): «لا يُقال: الواجبُ وإنْ لم يكن فيه كثرةٌ بحسب الأجزاء والجزئيّات، إلا أنّ فيه كثرةً بحسب الماهيّة والوجود عند المُتكلِّمين، لأنّ وجودَه زائدٌ على ماهيَّته عندهم، فيكون الماهيّةُ والتَّشخُّصُ من الأمور الشاملة لجميع الأقسام. لأنـّا نقول: المرادُ من الكثرة هو الكثرةُ الموجودة، وكلٌّ من الجوهر والعرض فيه كثرةٌ موجودة بحسب الأجزاء والجزئيّات، وإنْ لم تكن شاملةً لجميع افراده، بخِلافِ الواجب فإنّه ليس فيه كثرةٌ =

قال: (والمَعْلوليّة)، أقولُ: إنّما عدَّها من الشامِلةِ للاثنَين دونَ الثلاثِ لاختِصاصِها بالمُمكِنِ، ضرورةَ أنها أثرُ الإمكانِ أو الحدوثِ المُستَلزِم له، فلا تَتحقّقُ بدونه، فلا يَشمَلُ الواجبَ. هذا على أصلِ الحكماءِ المُنكِرينَ لزيادةِ وجودِهِ على ذاتِهِ ظاهرٌ[1]، وكذا على أصلِ المُتكلِّمينَ القائلينَ بزيادتِهِ عليه واقتِضاءِ ذاتِهِ إيّاه، لأنّ المَعْلولَ عندَهم الوجودُ باعتبارِ ثبوتِهِ للماهيّة، وهو مُمكِنٌ بذلك الاعتبار، وإنْ كانَ مُمتَنِعاً باعتبارِ الثُّبوتِ في نفسِه، فتَتَحقّقُ المَعْلوليّةُ في المُمكِنِ دونَ الواجب[2].

ثمَّ إنَّه لم يَذكُرِ العِلّيّـةَ، لا لأنّ الأشاعرةَ لا يقولونَ بتَحقُّقِ العِلّةِ الفاعِليّةِ في غيرِ الواجب[3]، لأنهم كما لا يَقُولونَ به، كذلك لا يَقُولونَ بتَحَقُّقِ الوجودِ المُطلَقِ أصلاً، معَ أنّ الشارحَ عدَّه من الشامِلةِ للثلاثة، ولم يَلتَفِتْ إلى عَدَمِ قولِهم به، بل لأنها من الشامِلةِ للثلاثةِ شُمولاً ظاهِراً[4]، لأنّ ما هو من الأُمورِ العامّةِ مُطلَقُ العِلّيّةِ المُتناوِلةِ للمادّيّـة، ولا خِلافَ لأحدٍ في تحقُّقِها في المُمكِنات.

= موجودة، والوجودُ اعتبارٌ عقليّ ليس بموجود في الخارج، وأما الكثرةُ بحسب الذات والصِّفة فليس الكلام فيها، بل في نفس الذات».

(١) ليس في (ش): «ظاهر»، والعبارةُ مستقيمةٌ بإثباتها وبإسقاطها.

(٢) على حاشية (ش): «حسن جلبي»، قلت: ذكر نحوَه في «حاشيته على شرح المواقف» (٢/ ٦٠ـ٦١).

(٣) على حاشية (ش) و(و): «خواجَهْ زادَهْ».

قلت: ولفظُه في «حاشيته على شرح المواقف» (لوحة ٩٠/ أ): «وكأنه لم يذكر العِلّيّـةَ بناءً على أنّ العِلّيّـةَ مختصّةٌ بالواجب لا توجدُ في المُمكِن عند الأشاعرة، فيكونُ ذِكرُها في الأمور العامة على سبيل الاستِطراد. ويُمكِنُ أن يُقال: العِلّيّـةُ أعمُّ من الفاعلية، فإنّ الفاعليّةَ عندهم وإنْ لم توجد إلّا في الواجب، لكنّ الممكناتِ يكونُ بعضُها علّةً مادّيّـةً للبعض، فبهذا الاعتبار تكون العِلّيّـةُ أيضاً من الأمور العامة، فلا يكونُ ذِكرُها فيها استطراداً».

(٤) على حاشية (ش) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «وفيه إشارةٌ إلى وَجْهِ تَرْكِها عندَ ذِكرِه الأمثلةَ الشامِلةَ للثلاثة. منه».

ومِن هاهنا تَبيَّنَ فسادُ الوَجْهِ المَرْدودِ من جهةٍ أُخرى.

قال: (لا يكونُ العَدَمُ والامتِناع)، أقولُ: أمّا عَدَمُ كونِ الامتِناع من الأُمورِ العامّةِ فظاهرٌ، لأنّ المُرادَ منه امتِناعُ الوجودِ الخارجيّ، وهو المبحوثُ عنه في قِسم الأُمورِ العامّة، على ما ستَقِفُ عليه، ولا تأثيرَ في ذلكَ لعَدَم القولِ بالوجودِ الذِّهْنيّ[1]، كما لا يخفى.

فإن قُلتَ: الظاهرُ أنه أرادَ بالامتِناع ما يَعُمُّ لِمَا بالغير، فلذلك لم يُقيِّدْه بالذاتيّ كما قيَّدَ الوجوبَ به، والامتِناعُ بالغيرِ يَتَحقّقُ في الجوهرِ والعَرَض[2].

وأما عَدَمُ كونِ العَدَم من الأُمورِ العامّةِ على التفسيرِ المذكورِ فلأنه[3] يُنافي الوجود[4]، فلا يَعرِضُ قِسماً من أقسام مَعْروضِهِ على القولَيْن[5]، وعروضُه للجَوهَرِ والعَرَضِ بناءً على أنّ الجوهريّةَ والعَرَضيّةَ لا تزولُ بزوالِ الوجودِ لا يُجدي نَفْعاً، لأنّ المُعتبَرَ العُروضُ للجَوهَرِ الموجودِ والعَرَضِ الموجود، على ما أشارَ إليه بإضافةِ الأقسام إلى الموجودِ حيثُ قال: «من أقسام الموجودِ التي هيَ الواجبُ

---

(١) على حاشية (ش) و(و): «خواجَهْ زادَهْ».

قلت: ولفظُه في «حاشيته على شرح المواقف» (لوحة ٩٠/أ): «أما الامتناع فظاهر؛ إذْ لا يَعرِضُ للموجود فقط، لأنهم لا يقولون بالوجود الذِّهْنيّ».

(٢) كذا في (ش) و(و)، وجوابُ «فإن قلت» غيرُ مذكور!

(٣) زاد في (ش): «لا»، ولا تستقيمُ العبارةُ بها.

(٤) على حاشية (ش): «علي القوشي».

قلت: يعني: العلامة علاء الدين القوشيّ (ت ٨٧٩)، وقد تقدَّم التعريفُ به في التعليق على «رسالة في تحقيق المعجزة». ولفظُه في «الشرح الجديد للتجريد» له (ص٤): «فالبحثُ عن العَدَم لكونِهِ في مقابلة الوجود، وعن الامتناع لكونِهِ من أحوال العَدَم، وعن الوجوبِ والقِدَم لكونهما من أحوال الوجود».

(٥) سقط من (و): «على القولين».

والجوهرُ والعَرَض»، ولولا ذلك الاعتبارُ لكانَ يكفيهِ أن يُقالَ: من الأقسام التي هي الواجبُ والجوهرُ والعَرَض.

قال: (والوجوبُ الذاتيُّ والقِدَمُ)، أقول: قيّدَ الوجوبَ بالذاتيّ، لأنّ الوجوبَ بالغيرِ وكذا المُطلَقُ الشاملُ له يَعرِضُ الجوهرَ والعَرَض، ولم يُقيِّدِ القِدَمَ به لأنّ الزَّمانيَّ منه كالذاتيِّ لا يَعرِضُ الجوهرَ ولا العَرَضَ عندَ المُتكلِّمين، والكلامُ على أصلِهم. وقولُهم بِقِدَمِ الصِّفاتِ لا يَستَلزِمُ القولَ بعُروضِ القِدَم للعَرَض، لأنها ليسَتْ من قَبِيلِ الأعراض.

قال: (على سَبيلِ التَّبَعيّة)، أقول: لمانعٍ أن يَمنَعَ ذلك ويقولَ[1]: لا يَلزَمُ من عَدَم كونِ الوجوبِ الذاتيِّ والقِدَمِ من الأُمورِ العامّةِ على التَّقديرِ المَذْكورِ أنْ لا يكونَ مباحثُهما من مسائلِ الأُمورِ العامّة، حتّى يكونَ البَحْثُ عنها هاهنا بالتَّبَع، وإنّما يَلزَمُ ذلك أنْ لو وجَبَ أن يكونَ موضوعاتُ مسائلِ الأُمورِ العامّةِ[2] أموراً عامّة، وليسَ كذلك، فإنّ الواجبَ ما هو أعمُّ من ذلك، وهو أن يكونَ من الأُمورِ العامّةِ أو قِسْماً منها.

قال: (ما يَتَناوَلُ المَفْهومات)، أقول: هذا التَّعْريفُ يُلائِمُ ما اختارَهُ المُصنِّفُ

---

(١) على حاشية (ش): «صاحب المقاصد».

قلت: يعني: العلامة سعد الدين التفتازانيّ (ت ٢٩٠)، ولفظُه في «شرح المقاصد» (١/ ٢٩٠): «لمّا كان البحثُ مقصوراً على أحوال الموجود، كان بحثُ العَدَم والامتناع بالعَرَض لكونهما في مُقابلةِ الوجود والإمكان، وبحثُ الوجوبِ والقِدَم من جهة كونهما من أقسام مُطلَقِ الوجوب والقِدَم، أعني: ضرورةَ الوجود بالذات أو بالغير وعدَمَ المَسْبوقيّة بالعَدَم، وهما من الأمور الشاملة، أما الوجوبُ فظاهر، وأما القِدَمُ فعلى رأي الفلاسفة حيثُ يقولون بِقِدَم المجردات والحركة والزمان، ونظرُ الكلام فيه من جهة النفي لا الإثبات، يعني: أنه ليس من الأمور العامة».

(٢) زاد في (ش): «أموراً عامة».

من جَعْلِ مَوْضوع الكلامِ المَعْلومَ[١] المُتناوِلَ للمَوْجودِ والمَعْدوم[٢]، ولكنْ لا تأثيرَ لهذه المُلاءَمةِ في رُجْحانِه على التَّعْريفِ السابقِ[٣] المُناسِبِ لأصلِ مَنْ ذهَبَ إلى أنّ مَوْضوعَه المَوْجودُ، لأنّ المُصنِّفَ في وَضْع بابٍ مُستَقِلٍّ للأُمورِ العامّةِ مُقلِّدٌ لا مُختَـرِع، والقُدْوةُ فيه القائلون بأنّ مَوْضوعَه الموجودُ، فالرُّجْحانُ للتَّعْريفِ المُناسِبِ له، ولذلك آثَرَه المُصنِّفُ معَ عَدَم مُلاءَمتِهِ لمُختارِهِ في تَعْيينِ مَوْضوع العِلم، ولِدِقّةِ هذا المَعْنى ذهَبَ على الناظرينَ فيه.

ثمّ إنّه على هذا التَّعْريفِ يَدخُلُ في الأُمورِ العامّةِ العدَمُ والامتِناعُ والوجوبُ الذاتيّ، ويخرجُ القِدَمُ والحدوثُ والعِلّيّةُ والمَعْلوليّة[٤]، فيكونُ البحثُ عنها هاهنا على هذا التَّقْديرِ كالبَحْثِ عن الثلاثةِ المَذْكورةِ على تَقْديرِ التَّعْريفِ بالأوّل. وإنّما لم يَتعرَّضِ الشارحُ لذلك اكتِفاءً بذِكرِ نَظيرِه في الأوّل، فتأمّل.

قـال: (إمّـا على سَبيلِ الإطلاق)، أقـول: بشَـرْطِ أن يَتعلّـقَ بالبَحْـثِ عنه من جهـةِ عُمومِـهِ غَـرَضٌ عِلمـيّ[٥]، ويُفهَـمُ ذلـك بطريـقِ الدلالةِ مـن اعتبارِ مِثْـلِ هذا

---

(١) انظر: «المواقف» للإيجيّ (١/ ٣٥) مع «شرحه» للجرجانيّ، أو (١/ ٤٠) بحاشيتَيه.

(٢) على حاشية (ش): «خواجَهْ زادَهْ».

قلت: وهو منقولٌ بلفظِه عن «حاشيته في شرح المواقف» (لوحة ٩٠/ أ).

(٣) وهو: ما لا يختصُّ بقسم من أقسام الموجود التي هي الواجبُ والجوهرُ والعَرَض.

(٤) «على حاشية (ش): «خواجَهْ زادَهْ».

قلت: ولفظُه في «حاشيته على شرح المواقف» (لوحة ٩٠/ أ): «ويَرِدُ عليه أنّ كلًّا من القِدَم والحدوث والعِلّيّـة والمَعْلوليّة لا يتناولُ المفهوماتِ بأسرها؛ لا على سبيل الإطلاق، ولا على سبيل التقابل، مع أنها عُدَّت من الأمور العامة».

(٥) ومعنى تعلُّق الغَرَضِ العِلميّ به: أن يَتعلّقَ به إثباتُ العقائد الدِّينيّةِ تعلُّقاً قريباً أو بعيداً، كما في «حاشية» السِّيالكوتيّ على «شرح المواقف» (٢/ ٦٢).

الشَّــرْطِ فـي قَريـنِه⁽¹⁾، فمـا لا⁽²⁾ يَتَعلَّـقُ بالبَحْـثِ عنـه غَـرَضٌ عِلْمـيّ لكـنْ لا من جهـةِ عُمومِـهِ لا يَدخُـلُ فـي الأُمـورِ العامّـة، وإنْ كانَ شـامِلاً على سَبيلِ الإطلاقِ للمَفْهوماتِ بأَسْـرِها.

فلا يَرِدُ المُناقَشةُ بالمَعْلوميّة لعَدَم تَعلُّقِ الغَرَضِ بالبَحْثِ عنها، فإنّ البحثَ عن عُمومِ عِلمِه تعالى لها ـ وقد تَعلَّقَ به الغَرَضُ في المَوقِفِ الخامسِ ـ مُغْنٍ عن⁽³⁾ البَحْثِ عن المَعْلوميّةِ الشامِلةِ لها، كما لا يخفى، فلا حاجةَ لإخراجِ مِثلِها إلى قَيْدٍ آخرَ، فتَدبَّر⁽⁴⁾.

قال: (معَ ما يُقابِلُه)، أقول: واحداً كان مُقابِلُه كالوجودِ والعَدَم، أو مُتعدِّداً كالوجوبِ والإمكانِ والامتِناع. وإنّما قال: «مِن هذَيْنِ المُتقابِلَيْن» تَصْويراً للكلام في الأقلِّ المُتيقَّن، فلا دلالةَ فيه على أنّ المُرادَ المُقابِلُ الواحد⁽⁵⁾.

---

(١) يعني بـ«قرينه»: قولَ السَّيِّد الشريف: «أو على سبيل التقابل»، وقد فسَّره بقوله: «بأنْ يكونَ هو معَ ما يُقابِلُه مُتناوِلاً لها ـ أي: للمفهومات ـ جميعاً»، ثم قيَّده بقوله: «ويَتَعلّق بكُلٍّ من هذَيْنِ المُتقابِلَينِ غرَضٌ عِلميّ».

(٢) كذا في (ش) و(و)، والذي يظهرُ لي أنّ الصوابَ إسقاطُ «لا».

(٣) من قوله: «عنها فإن البحث» إلى هنا سقط من (و).

(٤) على حاشية (ش) بمُحاذاةِ هذه الفقرة والتي قبلها: «خواجَهْ زادَهْ»، ثمّ «حسن جلبي». ولم يظهر لي موضعُهما تماماً، كما لم أقف في «حاشيتَيْهما» على ما يُناسِبُ أن يكون محلًّا لتعقُّب المُصنِّف لهما هنا، فليُنظَر.

(٥) على حاشية (ش): «جلال».

قلت: يعني: العلامة جلال الدين محمَّد بن أسعد الدَّوّانيّ (ت ٩١٨هـ)، وقد تقدَّم التعريفُ به في التعليق على «رسالة في زيادة الوجود». ويُنظَر موضعُ كلامه من كتبه، وقد قدَّرتُ أنه في «حاشيته» على «الشرح الجديد للتجريد» للقوشيّ، لكنْ لم أهتدِ إليه فيه.

وإنّما قُلنا: «أو مُتعدِّداً كالوجوب»... إلخ، لأنّ المُرادَ مِنَ المُقابَلةِ(١) المُقابلةُ اللُّغَويّةُ التي يكفي فيها مُطلَقُ المُنافاة، ولا يَلزَمُ أن يَدخُلَ في الأُمورِ العامّةِ حينَئذٍ الأحوالُ المُختَصّةُ بكلِّ قِسْم(٢)، لأنّ شُمولَها بجميع الموجوداتِ دونَ جميع المَفْهومات، وإنْ أُخِذَ على وَجْهٍ يَعُمُّها يخرُجُ عن حَيِّزِ تَعلُّقِ غَرَضٍ عِلْميّ، فافهَمْ.

قال: (إذْ قد أورَدْنا)، أقول: هذا كالنَّصِّ على ما قدَّمْناه من أنهم اعتَبَروا أوّلاً الأحوالَ المُختَصّةَ وما يَليقُ أن يُبحَثَ عنه على وَجْهٍ يُناسِبُ أن يُدرَجَ في الأبوابِ المُختَصّة، فبقيَ الأحوالُ التي لا اختِصاصَ لها بواحِدٍ منها، ولا وَجْهَ لِدَرْجِها فيها، فاضطُرُّوا إلى وَضْع بابٍ آخرَ له، غايتُه أنهم قدَّموا هذا البابَ على الأبوابِ المُختَصّةِ في الترتيبِ لأمرٍ بُيِّنَ في مَوضِعِه.

بقيَ هاهنا محلُّ بَحْثٍ، وهو أنّ قولَه: «فلم يبقَ إلّا الأُمورُ المُشتَرَكةُ» غيرُ تامّ، لأنّ العَدَم والامتِناعَ والقِدَمَ ممّا بقيَ، وليسَ واحدٌ منها من الأحوالِ المُشتَرَكة(٣).

[(وفيه) أي: في: هذا المَوقِف (مُقدِّمةٌ) يجبُ تَقْديمُها على مَباحِثِ تلك الأُمورِ العامّة؛ لاشتمالِها على تَقْسيم المَعْلوماتِ إلى مَعروضاتِها، (ومَراصِدُ) خمسةٌ مُشتَمِلةٌ على مَباحِثِها.

(المُقدِّمةُ: في قِسمةِ المَعْلومات) إلى مَعروضاتِ الأُمورِ العامّة، وهيَ عندَ المُتكلِّمينَ أربعُ تَقْسيماتٍ مَبْنيّةٌ على مذاهبِهم الأربعة، وبيانُ ذلك أنّه: (إمّا أنْ يُقالَ بأنّ المَعْدومَ ثابتٌ أو لا، وعلى التَّقديرَيْنِ إمّا أن تَثبُتَ الواسِطةُ بينَ

---

(١) في (و): «المراد بالمقابلة»، والمعنى واحد.

(٢) على حاشية (ش): «جلال». يعني: الدَّوّانيّ.

(٣) هنا تنتهي الرسالةُ في (و)، ورسَمَ الناسخ سطراً تحتها علامةً على انتهاء النَّصِّ في الأصل الذي ينسخُ عنه.

الموجودِ والمَعْدوم وهو الحالُ أو لا، فهذه أربعةُ احتمالاتٍ) ذهَبَ إلى كُلِّ واحدٍ منها طائفةٌ منهم][(١)].

قال: (في قِسْمةِ[(٢)] المَعْلومات)، أتى بصيغةِ الجمع للتَّعدُّدِ في التَّقْسيم[(٣)]، إنّما أتى بها في المُضافِ إليه دونَ المُضافِ لوقوع التَّعدُّدِ والاختِلافِ بحَسَبِ تَقْسيم المُقسَّم[(٤)]، وذلك أنّ المُقسَّمَ في التَّقْسيم الأوّلِ: المَعْلومُ بمَعْنى[(٥)] ما من شأنِهِ أن يُعلَم، وفي الثاني والثالث: المَعْلومُ على رأيهم، وستَقِفُ على مَعْناه[(٦)]، وفي الرابع: الكائنُ.

وليسَ فيه العُدولُ عمّا يُناسِبُ المَشْهور، وهو أنّ القِسْمةَ عبارةٌ عن ضمِّ قُيودٍ مُتَخالِفةٍ[(٧)] إلى أمرٍ كُلِّيّ ليَحصُلَ بانضِمامِ كلِّ قَيْدٍ قِسمٌ منه. وإنّما يَلزَمُ ذلك المَحْذورُ على تَقْديرِ وَحْدةِ التَّقْسيم، كما لا يخفى.

[الاحتمالُ (الأوّل: المَعْدومُ ليسَ بثابت، ولا واسِطةَ) أيضاً بينهما، (وهو مَذهَبُ أهلِ الحقِّ، فالمَعْلومُ) أي: ما مِن شأنِهِ أن يُعلَمَ (إمّا أنْ لا يكونَ له تحقُّقٌ في الخارج) إنّما اعتبَرَ قيدَ «في الخارج» لأنهم لا يقولون بالوجودِ الذِّهْنيِّ، (أو يكونَ،

---

(١) «المواقف» للإيجيّ و«شرحه» للجرجانيّ (١/ ٢١٣ - ٢١٤)، أو (٢/ ٦٢ - ٦٣) بحاشيتَيْه.

(٢) في (ش): «قسم»، والمُثبَتُ من «المواقف».

(٣) قارِنْ بما في «حاشية حسن جلبي» (٢/ ٦٣).

(٤) في (ش): «بحسب تقسيم تقسيم»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٥) في (ش): «المعنى»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٦) في الفقرة المبدوءة بقوله: «قال: (على رأيهم)...»، وسيقول هناك: «وهذا ما وَعَدْناه فيما سبق».

(٧) في (ش): «مخالفة»، وهو خطأ، والتصويبُ من تعريف القسمة في مصادره، ومنها: «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانويّ (٢/ ١٣١٨)، وهو على الصواب في «حاشية خواجَهْ زادَهْ على شرح المواقف» (لوحة ٩٠/ ب)، وهو مصدرُ المُحشّي في هذا الموضع.

والأوّلُ) هو (المَعْدومُ) في الخارج، (والثاني) هو (الموجودُ) فيه. فهذه قِسْمةٌ ثُنائيّةٌ يَتبَعُها ثُلاثيَّتانِ ورُباعيّة][1].

قال: (فالمَعْلومُ)، أقول: أي: المَعْلومُ لنا، كما هو المُناسِبُ للمَقام، والمُتبادِرُ إلى الأفهام، وإنّما حذَفَ عن الظاهرِ بقوله: «أي: ما مِن شأنِهِ أن يُعلَم»، لأنّ الشُّمولَ بجميع المَفهوماتِ غيرُ مُتحقِّقٍ على تَقْديرِ اعتبارِ المَعْلوميّةِ بالفِعْل، لأنّ العِلمَ ـ ولو بوَجْهٍ ما ـ غيرُ شامِلٍ لكُلِّ مَفهوم، إنّما الشامِلُ له الوَجْهُ المَعْلوم، لا العِلمُ من ذلك الوَجْه، فإنّ الثانيَ موقوفٌ على التَّوجُّهِ إليه منه، وهو مُتعذِّرٌ لِعَدَم تَناهيه[2].

وعَدَمُ اعتبارِ المَعْلوميّةِ في الأقسام المَذْكورة ليسَ ممّا يحتاجُ إلى التَّنبيه، فلا وَجْهَ لِحَمْلِ الصَّرْفِ المَذْكورِ عليه[3]. ولك أن تقولَ: إنّما حُمِلَ المَعْلومُ على ما ذُكِرَ لِيَشمَلَ المَجْهولَ المُطلَقَ حالَ كونِهِ مجهولاً مُطلَقاً.

قال: (إنّما اعتبَرَ قيدَ «في الخارج»)، أقول: فيه أنّ عِلّةَ ما ذُكِرَ لعَدَم اعتبارِ القَيْدِ المَذْكورِ أظهَرُ من عِلّتِه لاعتبارِه، لأنّ المُتبادِرَ من ذِكرِ قَيْدِ الاحتِرازُ به عن مُقابِلِه، ولا حاجةَ إليه على التَّقْديرِ المَذْكور، كما لا يخفى.

قال: (ثُلاثيَّتانِ ورُباعيّة)، أقول: أراد بالثُّلاثيَّتانِ: التَّقْسيمَ الثاني والتَّقْسيمَ الثالث، وبالرُّباعيّة: التَّقْسيمَ الرابع، والمُرادُ مِنَ التَّبَعيّةِ[4] التَّبَعيّةُ في الذِّكر؛ إذْ ليسَ

(١) «المواقف» للإيجيّ و«شرحه» للجرجانيّ (١/ ٢١٤)، أو (٢/ ٦٣) بحاشيتَيه.

(٢) قارِنْ بما في «حاشية حسن جلبي» (٢/ ٦٢ ـ ٦٣).

(٣) كأنّ المُحشّي يُريدُ الرَّدَّ على قول خواجَهْ زادَهْ في «حاشيته» (لوحة ٩٠/ ب): «فسَّر «المعلوم» بـ«ما من شأنه أن يُعلَم» تنبيهاً على أنّ المعلوميّةَ بالفِعْل غيرُ معتبرة في هذه الأقسام».

(٤) في قوله: «يَتبَعُها ثلاثيّتان ورباعيّة».

في واحدٍ منهما جَعْلُ قِسمَيْ هذا التَّقْسيم أو أحَدِهما قِسمَين[١]، لاختِلافِ المَعْنى[٢] بينَ ما خرَجَ من هذا التَّقْسيم وما خرَجَ من التَّقْسيماتِ المَذْكورةِ أوّلاً.

[الاحتمالُ (الثاني: المَعْدومُ ليسَ بثابتٍ، والواسِطةُ) أمرٌ (حقّ) أي: ثابت، (وقالَ به القاضي) الباقِلّانيّ قولاً مُستَمِرّاً (وإمامُ الحرَمَينِ منّا) أي: من الأشاعرة (أوّلاً)، فإنّه رجَعَ عن ذلك آخِراً، وقالَ به بعضُ المُعتَزِلةِ أيضاً. (فالمَعْلومُ) على رأيِهم (إمّا لا تحقُّقَ له) أصلاً (وهو المَعْدومُ، أو له تحقُّقٌ إمّا باعتبارِ ذاتِهِ) أي: لا بتَبَعيّةِ الغير (وهو الموجودُ، أو باعتبارِ غيرِه، أي): له تحقُّقٌ (تَبَعاً له، وهو الحال، وعرَّفُوهُ بأنه: صِفةٌ لموجودٍ لا مَوْجودةٌ ولا مَعْدومة.

فقولُنا: صِفةٌ، لأنّ الذواتَ) وهيَ الأُمورُ القائمةُ بأنفُسِها (إمّا مَوْجودةٌ أو مَعْدومةٌ لا غير)، إذْ لا يُتَصوَّرُ تحقُّقُها تَبَعاً لغيرِها، فلا تكونُ حالاً (و) قولُنا: (لموجود، لأنّ صِفةَ المَعْدوم مَعْدومةٌ) فلا تكونُ حالاً، (و) قولُنا: (لا مَوْجودةٌ، لتَخرُجَ الأعراض) فإنها مُتحقِّقةٌ باعتبارِ ذواتِها، فهيَ من قَبيلِ الموجودِ دونَ الحال، وقولُنا: (ولا مَعْدومةٌ، لتَخرُجَ السُّلُوب) التي يَتّصِفُ بها الموجود، فإنها مَعْدومةٌ لا أحوال.

واعتَرَضَ الكاتبيُّ على هذا التَّعْريفِ بأنه مَنْقوضٌ بالصِّفاتِ النَّفْسيّة، كالجوهريّةِ والسَّواديّةِ والبياضيّة، فإنها عندَهم أحوالٌ حاصِلةٌ للذواتِ حالتَيْ وجودِها وعَدَمِها.

والجوابُ: أنّ المُرادَ بكونِهِ صفةً للمَوْجود أنه يكونُ صِفةً له في الجُمْلة، لا أنه يكونُ صِفةً له دائماً. هذا على مَذهَبِ مَنْ قالَ بأنّ المَعْدومَ ثابتٌ ومُتّصِفٌ بالأحوالِ

---

(١) فيه ردّ على ما ذكره العلامة حسن جلبي في «حاشيته» (٢/ ٦٣)، وذكر نحوَه خواجَهْ زادَهْ في «حاشيته» (لوحة ٩٠/ ب).

(٢) في (ش): «لا اختلاف والمعنى»، ولعلّ صوابَه ما أثبتُّه، والله أعلم.

حالَ العَدَم، وأمّا على مَذهَبِ مَنْ لم يَقُلْ بثبوتِ المَعْدوم أو قالَ به ولم يَقُلْ باتِّصافِهِ بالأحوالِ فالاعتِراضُ ساقطٌ من أصلِه][1].

قال: (على رأيهم)، أقول: يَعْني في تَعْريفِ العِلم، فإنّ المَعْلومَ يختلفُ مفهومُه باختِلافِ مفهوم العِلم. وقِسْ على هذا ما ذُكِرَ في القِسْمةِ الثالثة، وهذا ما وَعَدْناه فيما سَبَق[2].

قال[3]: (وعرّفُوهُ)، أقول هذا صريحٌ في قولِ القاضي وإمام الحرَمَينِ بهذا التَّعْريف، وفي «شرح الصَّحائف»[4] ما يُخالِفُ هذا؛ حيثُ قال: «وقالتِ المُعتَزِلةُ: إنها ـ أي: الواسِطةَ مُتحقِّقةٌ، وسَمَّوْها بالحال، وعرَّفُوها بأنها: صِفةٌ لموجودٍ ليسَتْ بمَوْجودةٍ ولا مَعْدومة، ووافَقَهم القاضي أبو بكرٍ منّا وإمامُ الحرَمَينِ من أصحابِ الشافعيّ في ثبوتِها. وإنّما قال[5]: «في ثبوتِها» إذْ ما عَلِمَ مُوافَقَتَهما[6] في التَّعْريف». إلى هنا كلامُه.

قال: (صِفةٌ لموجود[7])، أقول: أرادَ بذلك القيامَ بالموجودِ في الجُمْلة، ولا يَلزَمُ

(١) «المواقف» للإيجيّ و«شرحه» للجرجانيّ (١/ ٢١٤ـ ٢١٥)، أو (٢/ ٦٣ ـ ٦٦) بحاشيتَيْه.

(٢) في الفقرة المبدوءة بقوله: «قال: (في قسمة المعلومات)...»، وقال هناك: «وستَقِفُ على معناه».

(٣) هذه الفقرة تأخَّرَت في (ش) بعد فقرة: «قال: (هذا)...» الآتية بعد عشر فِقرات، وقدَّمتُها إلى هنا لتُوافِقَ ترتيبَ «المواقف».

(٤) للعلامة شمس الدين محمّد بن أشرف الحسينيّ (ت بعد ٦٩٠)، وقد تقدَّم التعريفُ به في التعليق على «رسالة في تحقيق الوجود الذهنيّ».

(٥) أي: السَّمَرقَنديُّ نفسُه، فإنه صنَّف متنَ «الصَّحائف»، ثم شرحَه في «العوارف في شرح الصَّحائف».

(٦) في (ش): «موافقهما»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٧) في (ش): «للموجود»، والمُثبَتُ من «المواقف».

أن يكونَ وجودُه قبلَ القيام به، فيَصدُقُ التَّعْريفُ على نَفْسِ الوجود(١). وبالمُقايَسةِ على هذا يكونُ المُرادُ من «صِفة المَعْدوم» في قوله: «لأنّ صِفةَ المَعْدوم»، فلا يُنافي ما سيأتي مِن تجويزِهِ كونَ الحالِ صِفةً للمَعْدوم في الجُمْلة.

والتَّمسُّكُ في هذا بإشعارِ الإضافةِ للاختِصاصِ(٢) يُنافي التَّعْميمَ المُرادَ من قوله: «صِفةٌ لموجود»، فإنّ مَعْنى الاختِصاصِ فيه أظهَرُ؛ حيثُ ذُكِرَ أوانُه صريحاً، فلا وَجْهَ له. والمُرادُ في أمثالِ هذا المَقام من الاختِصاصِ ـ سواءٌ كانَ مذكوراً بأوانِهِ أو مُستَفاداً مِنَ الإضافةِ ـ الاختِصاصُ في الجُمْلة، لا الاختِصاصُ التامّ، فافهَمْ مِنَ المَقام.

قال: (فقَوْلُنا: صِفة، لأنّ الذوات)، أقول: لم يَقُل: «صِفة، لتَخرُجَ الذواتُ»، كما قالَ في قولِهِ: «لا مَوْجودة»(٣)، لأنّ الخروجَ بعدَ الدُّخول، ولا دخولَ لها. وكذا لم يَقُلْ: «للاحتِرازِ عن الذوات» لأنه يَحصُلُ بدونه؛ بقولِهِ: «لا مَوْجودة ولا مَعْدومة»، على ما اعتَرَفَ به مِن أنها(٤) لا تكونُ إلّا مَوْجودةً أو مَعْدومة(٥)، فلا فائدةَ فيه سِوى تحقيق ماهيّةِ(٦) المُعرَّف.

---

(١) قارِنْ بما في «حاشية حسن جلبي» (٢/ ٦٤).

(٢) فيه ردٌّ على خواجَهْ زادَهْ حيثُ قال في «حاشيته» (لوحة ٩٠/ ب): «قوله: (لأنّ صفةَ المعدوم معدومة) أي: الصِّفة التي لا تقومُ إلا بالمعدوم معدومةٌ، والاختصاصُ يُستَفادُ من إضافة الصِّفة إلى المعدوم، فلا يُنافي ما سيجيءُ من أنّ الحالَ قد تقومُ بالمعدوم في الجملة».

(٣) وهي تمامها: «و«لا موجودة» لتخرج الأعراض».

(٤) أي: الذوات.

(٥) في قوله: «لأنّ الذوات إما موجودةٌ أو معدومةٌ لا غير».

(٦) في (ش): «هيئة»، وأصلحتُه بحسب السِّياق ومن قول العلامة حسن جلبي في «حاشيته» (٢/ ٦٥): «وبالجملةِ قيودُ التعريفِ ربّما يُرادُ بها تحقيقُ الماهيّة لا الاحتِراز».

قال: (لأنّ صِفةَ المَعْدوم)، أقول: لا يخفى ما في هذا التَّعْليلِ من القُصور، فإنّ ما يُقابِلُ القَيْدَ المَذْكورَ[1] هو: صِفةُ ما ليسَ بمَوْجود، وهو أعمُّ من صِفةِ المَعْدوم خاصّةً، ومُقابِلُه أعمُّ ممّا ذُكِرَ، ضرورةَ أنّ مُقابِلَ العامِّ ووَجْهَ العامِّ لا يكفي في ذِكرِ الخاصّ.

ثمّ إنّ مُوجَبَ هذا التَّعْليلِ أنّ القَيْدَ المَذْكورَ لا حاجةَ إليه للاحتِرازِ عن صِفةِ المَعْدوم؛ لحصولِهِ بدونِهِ بقَيْدِ «لا مَعْدومة»، وإنّما ذُكِرَ لتَحْقيق ماهيّةِ الحال، كما هو الأصلُ في قُيودِ التَّعْريف، ولذلك لم يَقُلْ في بيان فائدتِه: «لتَخرُجَ صِفةُ المَعْدوم»، كما قالَ [في] بيانِ فائدةِ قولِهِ «لا مَوْجودة»: «لتَخرُجَ الأعراض»، وفي بيانِ فائدةِ قولِهِ «ولا مَعْدومة»: «لتَخرُجَ السُّلوب»[2].

قال: (لتَخرُجَ السُّلوب)، أقول: الصِّفاتُ السَّلْبيّةُ ـ سواءٌ قامَتْ[3] بمَوْجودٍ أو مَعْدوم ـ مَعْدومةٌ تخرُجُ بالقَيْدِ المَذْكور، وإنّما قالَ الشارحُ: «يَتّصِفُ بها المَوْجود» لأنّ السُّلوبَ التي يَتّصِفُ بها المَعْدومُ قد خرَجَت بقوله: «الموجود». وأما الثُّبوتيّةُ من الصِّفاتِ العَدَميّة؛ فإنْ قامَتْ[4] بمَعْدوم فقد خرَجَت أيضاً بالقَيْدِ المَذْكور، وإنْ[5] قامَتْ بمَوْجودٍ فلا تكونُ مَعْدومةً، بل تكونُ حالاً لِتَحَقُّقِها تَبَعاً لموصوفِها.

ومن هاهنا تَبيَّنَ وجهُ تخصيصِ المُصنِّفِ السُّلوبَ، واندفَعَ ما قيلَ[6]: إنْ أرادَ بالسُّلوبِ ما يكونُ حرفُ السَّلْبِ جُزْءاً من مفهومِهِ كالعَمى والجَهْل ـ على ما هو

---

(١) أي: قوله: «صفة لموجود».

(٢) قارِنْ بما في «حاشية حسن جلبي» (٢/ ٦٥).

(٣) في (ش): «كانت»، وأشار على الحاشية إلى نسخة فيها: «قامت»، وهو أجود.

(٤) في (ش): «قلت»، وهو تصحيفٌ أصلحتُه بحسب السِّياق.

(٥) في (ش): «وإنما»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٦) على حاشية (ش): «خطيب زادَه».

الظاهرُ ـ فتَخْصيصُ[1] الإخراجِ بها ليسَ كما يَنبَغي؛ إذْ بهذا القَيْدِ يخرُجُ جميعُ الصِّفاتِ المَعْدومةِ وإن كانَ مفهومُها بثبوتِه، وإنْ أُريدَ مُطلَقُ الصِّفاتِ المَعْدومةِ إطلاقاً للخاصِّ على العامِّ مجازاً بقرينةِ المَقام، فيكونُ تَعْليلُه بقولِه: «فإنها مَعْدومات» خاليةً عن الفائدة بمَنزِلةِ أنْ يُقالَ: الصِّفاتُ المَعْدومةُ مَعْدومات.

وأُجيبَ[2] بأنه أرادَ بالسُّلوبِ معنى ما لا يكونُ له تحقُّقٌ بوَجْهٍ ما، أي: لا بالذاتِ ولا بالتَّبَعيّة.

ولا يَذهَبُ عليك أنّ مَنشَأَ الجوابِ عَدَمُ الوقوفِ على أنّ الذي مِنَ الصِّفاتِ العَدَميّةِ إذا قامَتْ بمَوْجودٍ لا يَستَحِقُّ الإخراجَ، فلا حاجةَ إلى إخراجِ السُّلوبِ[3] عن مَعْناهُ المَعْروف.

قال: (في الجُمْلة)، أقول: يَعْني: في وقتٍ من الأوقاتِ مُطلَقاً، فيَصدُقُ التَّعْريفُ على الأحوالِ الحاصِلةِ للذاتِ في حالتَي الوجودِ والعَدَم، ولا يَتَوقّفُ صِدْقُ التَّعْريفِ عليها على زمانِ حُصولِها للذّاتِ في حالةِ الوجودِ؛ لِـمَا عرَفْتَ أنّ في صِدْقِ القَيْدِ المَذْكورِ يكفي القيامُ بالموجودِ في وقتٍ من الأوقات، ولا يُشتَرَطُ فيها القيامُ به في وقتِ صِدْقِه أو قبلَه، فالجوهرُ قبلَ حدوثِ العالَـم يَصدُقُ عليها تَعْريفُ الحال، هكذا حُقِّقَ المَقال، ولا تَلتَفِتْ إلى ما قد قيلَ[4] أو يُقال[5].

---

(١) في (ش): «فيتخصص»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٢) عطفاً على «قيل» من قوله: «واندفع ما قيل»، فالمعنى: اندفع ما قيلَ في مناقشة المُصنِّف، واندفع أيضاً ما أُجيبَ به عنه.

(٣) في (ش): «الأسلوب»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٤) على حاشية (ش): «حسن جلبي».

(٥) قوله: «ولا تلتفت إلى ما قد قيل أو يقال» تأخَّرَ في (ش) بين كلمتَيْ «قال: هذا» الآتيتَيْن مباشرةً، وهو خطأ.

قال: (هذا)، أقول: يَعْني: مجموعَ ما ذكرَ من السُّؤالِ والجواب، فإنّ في الجوابِ تَسْليمَ مَعْنى السُّؤال، فبهذا الاعتبارِ كانَ داخِلاً في حيِّزِ الإشارة، فلذلك قدّمَ الجوابَ عن هذا.

[الاحتمالُ (الثالثُ: المَعْدومُ ثابتٌ، ولا واسِطة، وهو مَذهَبُ أكثرِ المُعتَزلة، فالمَعْلومُ) على رأيِهم (إمّا لا تحقُّقَ له في نفسِه) أصلاً (وهو المَنْفيُّ) المُساوي للمُمتَنِع (أو له تحقُّقٌ) في نفسِهِ بوَجْهٍ ما (وهو الثابتُ) المُتناوِلُ للمَوْجودِ والمَعْدوم والمُمكِن.

ثمّ قسَّموا المَعْلومَ تَقْسيماً آخرَ فقالوا: (وأيضاً فإمّا أنْ لا كونَ له في الأعيان، وهو المَعْدوم) مُمكِناً كانَ أو مُمتَنِعاً (أو له كونٌ) فيها (وهو الموجود).

(والمَنفيُّ) عندَهم (أخصُّ) مُطلَقاً (من المَعْدوم؛ لاختِصاصِهِ بالمُمتَنِع منه) أي: من المَعْدوم، (وأنتَ تَعلَمُ أنّ نَقِيضَ الأخصِّ) مُطلَقاً (أعمُّ) مُطلَقاً (من نَقِيضِ الأعمّ، فيكونُ الثابتُ) الذي هو نَقيضُ المَنفيِّ (أعمَّ من الموجود) الذي هو نقيضُ المَعْدوم؛ (لصِدقِهِ عليه) أي: لِصِدقِ الثابتِ على الموجودِ (وعلى المَعْدوم المُمكِن).

فقد ذكَرَ على رأيِ هؤلاءِ تَقْسيمَيْن، لكنَّ الأقسامَ عندَهم في الحقيقةِ ثلاثةٌ، هي: المَنفيُّ والثابتُ المَوْجودُ والثابتُ الذي هو المَعْدومُ المُمكِن، وأمّا المَعْدومُ مُطلَقاً فهو راجعٌ إلى المَنفيِّ والمَعْدوم المُمكِن، فلا يكونُ قِسْماً رابعاً.

وكأنّه لم يُقسِّم الثابتَ على رأيِهم إلى الموجودِ والمَعْدوم، كما فعَلَه غيرُه؛ لئلّا يُتَوهَّمَ من إطلاقِ المَعْدوم على المَنفيِّ كونَ قَسِيمِ الثابتِ قسماً منه، لكنّه مُندَفِعٌ بأنّ قِسْمَ الثابتِ هو المَعْدوم الذي له ثبوتٌ، أعني: المَعْدومَ المُمكِن، وذلك لا يُطلَقُ

على المَنفيّ، وإنّما يُطلَقُ عليه المَعْدومُ مُطلَقاً، وليسَ قسماً من الثابتِ حقيقةً](١).

قال: (المُساوي للمُمتَنِع(٢))، أقول: هذا عندَ الشَّحّام القائلِ بحُصولِ الجوهرِ حالَ العَدَم في الحيِّز واتِّصافِهِ بالمعاني، وأما غيرُه المُنكِرونَ بذلك فيَقُولون: إنّ المَنفيَّ أعمُّ من المُمتَنِع؛ لِصِدقِهِ على الخياليّاتِ مِنَ المُمكِنات(٣)، فقولُه هذا لا يُجامِعُ قولَ المُصنِّفِ ولا مَذهَبَ أكثرِ المُعتزِلة، كما لا يخفى(٤).

[الاحتمالُ (الرابعُ: المَعْدومُ ثابتٌ، والحالُ حقٌّ) أيضاً، (وهو قولُ بعضِ المُعتَزِلةِ) من مُثبِتي الأحوالِ (فيقولُ: الكائنُ في الأعيانِ إمّا) أن يكونَ له كونٌ (بالاستِقلالِ وهو الموجودُ، أو) يكونَ له كونٌ بالتَّبَعيّةِ وهو الحالُ، فيكونُ) الحالُ الذي هو قِسمٌ من الكائنِ في الأعيان (أيضاً قِسماً من الثابت) كما أنّ الموجودَ

---

(١) «المواقف» للإيجيّ و«شرحه» للجرجانيّ (١/ ٢١٥)، أو (٢/ ٦٦ ـ ٦٧) بحاشيتَيه.

(٢) في (ش): «المساوي للمنفيّ»، وعبارةُ «شرح المواقف» ـ كما سلف آنفاً ـ: «(وهو المَنْفيُّ) المُساوي للمُمتَنِع»، ويحتملُ أنها في نسخة المُحشِّي: «(وهو المُمتَنِع) المُساوي للمنفيّ»، فحشّى على قوله: «المُساوي للمنفيّ»، ويُبعِدُه أنه سيَتَكرَّرُ بعدها في أصل «المواقف» وفي «شرحه» ذِكرُ المنفيّ بما يُستَفادُ منه أنه هنا ذكرَ «المنفيّ» في «المواقف»، وذكر «المساوي للمُمتَنِع» في «الشرح»، ولذا أصلحتُها، والله تعالى أعلم.

(٣) كبحر من زئبق، وجبل من ياقوت، كما في «حاشية خواجَهْ زادَهْ»، (لوحة ٩١/ أ).

(٤) على حاشية (ش): «خواجَهْ زادَهْ».

قلت: ولفظُه في «حاشيته» (لوحة ٩١/ أ): «ذهب بعضُهم إلى أنّ المعدوماتِ الثابتةَ في العَدَم متّصفةٌ حالةَ العدم بالصِّفات الخياليّة، فالخياليّاتُ عندهم ثابتةٌ غيرُ منفيّة، والحكمُ بالمُساواة على هذا المذهب. وذهب بعضُهم إلى أنّ الجواهرَ لا تتّصفُ بالأعراض حالةَ العدم، فعنده الثابتُ في العَدَم ذواتُ الجواهر والأعراض من غير أن يتّصفَ أحدُهما بالآخر، فالخياليّاتُ التي هي عبارةٌ عن الجواهر المتّصفة بالأعراض من التأليف والشكل واللون غيرُ ثابتة عنده، بل هي من قبيل المنفيّ».

والمَعْدومَ المُمكِنَ قِسمانِ منه، (وغيرُه) أي: غيرُ الكائنِ في الأعيانِ هو (المَعْدومَ، فإنْ كانَ له تحقُّقٌ) وتقرُّرٌ (في نفسِهِ فثابتٌ، وإلّا فمَنْفيّ)، فالأقسامُ أربعة.

فظهَرَ أنّ الثابتَ الذي يُقابِلُ المَنفيَّ يَتَناوَلُ الموجودَ والمَعْدومَ والمُمكِنَ فقط، وعلى الثاني يَتَناوَلُ الموجودَ والحالَ فقط، وأمّا المَعْدومُ ففي المَذهَبَينِ الآخَرَينِ يَتَناوَلُ شيئَينِ: المَنفيَّ - أي: المُمتَنِعَ - والمَعْدومَ المُمكِنَ، وفي المَذهَبِ الثاني يُرادِفُ المَنفيَّ، كما في المَذهَبِ الأوّلِ الذي يُرادِفُ فيه الثابتَ والموجودَ أيضاً][1].

قال: (الكائن في الأعيان)، أقول: قد مَرّ فيما سبَقَ أنّ المُقسَّمَ[2] في كلِّ تَقْسيم نَوعٌ من المَعْلوم، فلذلك قالَ فيما تَقدَّم: «المُقدِّمةُ في قِسمةِ المَعْلومات» بصيغةِ الجمع، فلا يَتّجِهُ المُناقَشةُ بأنّ الكلامَ في تَقْسيم المَعْلوماتِ فيجبُ أن يُجعَلَ المُقسَّمُ مفهومَ المَعْلوم.

نعم، لو قيلَ: كانَ حقُّه قياساً على نظائرِه السابقةِ أن يقولَ: فالمَعْلومُ على رأيِهم إمّا كائنٌ أو غيرُ كائن، ثمّ يُقسَّمَ كلٌّ منهما إلى ما قسَّمَه؛ لكانَ له وَجْه.

ولا يُجدي في دَفْعِهِ أن يُقالَ: «إنّه في قُوّةِ قولِنا: المَعْلومُ إمّا كائنٌ أو غيرُ كائن، والكائنُ كذا كذا... إلخ»[3]، كما لا يخفى.

قال: (وأمّا المَعْدومُ ففي المَذهَبَين)، أقول: هذا صريحٌ في أنّ المَعْدومَ أعمُّ مِنَ المَنفيِّ عند القائلينَ بثُبوتِ المَعْدوم، وما وقَعَ في كلام صاحِبِ «التَّلْخيص»[4] من

---

(١) «المواقف» للإيجيّ و«شرحه» للجرجانيّ (١/ ٢١٥-٢١٦)، أو (٢/ ٦٧-٦٨) بحاشيتَيه.

(٢) في (ش): «القسم»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٣) وهذا جواب العلامة حسن جلبي في «حاشيته» (٢/ ٦٣).

(٤) وهو النَّصيرُ الطوسيّ، وكلامُه في «تلخيص المُحصَّل» (ص: ٧٦)، وقد نقله المُحشِّي في «رسالته في تحقيق مقال القائلين بالحال»، وفيه فوائدُ ممّا يتّصلُ بهذا المبحث.

أنهم لا يَقُولونَ للمُمتَنِع: «مَعْدوم»؛ إنْ كانَ إنكاراً لعُموم مَعْنى المَعْدوم وشُمولِهِ للمُمتَنِع فلا وَجْهَ له؛ إذْ حينَئِذٍ يَلزَمُ ثبوتُ واسِطةٍ أُخرى بينَ الموجودِ والمَعْدوم غيرِ الحال، وهو المُمتَنِع، وهُم لا يَقُولونَ به. وإن كانَ إنكاراً لإطلاقِ لفظِ «المَعْدوم» على المُمتَنِع معَ شُمولِ مَعْناه له، فلا يُنافي ما ذكرَ مِن تَناوُلِ مَعْناهُ المَنفيَّ المُمتَنِعَ والمَعْدومَ والمُمكِن، كما لا يخفى.

[(وأمّا الحكماءُ فقالوا) في تَقْسيم المَعْلومات: (ما يُمكِنُ أن يُعلَمَ) ولو باعتبارٍ (إمّا لا تحقُّقَ له بوَجْهٍ) من الوجوهِ (وهو المَعْدومُ، وإمّا له تحقُّقٌ ما هو الموجود، ولا بُدَّ من انحيازِهِ بحقيقة) أي: لا بُدَّ من أن يَنفَرِدَ الموجودُ ويَنْحازَ ويَمْتازَ عن غيرِه بحقيقةٍ يكونُ بها هو هو، (فإنِ انحازَ معَ ذلك) عن غيرِه (بهُويّةٍ شخصيّةٍ) يَمتَنِعُ بها فَرْضُ اشتِراكِهِ بينَ كثيرين (فهو الموجودُ الخارجيّ، وإلّا فهو الموجودُ الذِّهنيّ)][(1)].

قال: (في تَقْسيم المَعْلومات)، أقول: قد مَرَّ وَجْهُ الجمع في المَعْلومات، ولا يَلزَمُ أن يَتحقَّقَ ذلك الوَجْهُ بالنَّظَرِ إلى الحكماء؛ بأنْ يكونَ لهم تَقْسيماتٌ يختلفُ المُقسَّمُ فيها، كما كانَ للمُتكلِّمين، بل يكفي تحقُّقُه بالنَّظَرِ إلى جُملةِ التَّصْديقِ لتَقْسيم المَعْلومات، وكونِ الحكماءِ منهم.

قال: (إمّا لا تحقُّقَ له)، أقول: فيه نَظَر، لأنّ ما يُمكِنُ أن يُعلَمَ مُتّصِفٌ في نفسِهِ بإمكانِ أنْ يُعلَمَ، والموصوفَ في نفسِ الأمرِ بصيغةٍ ثبوتيّةٍ لا يَرِدُ أن تَتَحقَّقَ فيه بوَجْهٍ من الوجوه، فما يُمكِنُ أن يُعلَمَ لا يَنقَسِمُ إلى ما لا تحقُّقَ له بوَجْهٍ من الوجوه.

فإن قُلتَ: مَعْنى «ما يُمكِنُ أن يُعلَمَ»: أنه لا يَمتَنِعُ أنْ يَتعلَّقَ به العِلمُ،

---

(1) «المواقف» للإيجيّ و«شرحه» للجرجانيّ (1/ 216)، أو (2/ 68 ـ 69) بحاشيتَيْه.

فترجعُ القَضِيّةُ المذكورةُ إلى السالبة، فلا يَقتَضي صِدقُها وجودَ الموضوع في نفسِ الأمر.

قلتُ: كلُّ ما يُمكِنُ أنْ يُعلَمَ[1] مَعْلومٌ له تعالى، وكلُّ ما هو مَعْلومٌ له مُتميِّزٌ عندَه في نفسِ الأمرِ عن غيرِه، وكلُّ مُتميِّزٍ في نفسِ الأمرِ ثابتٌ، ضرورةَ أنّ التَّميُّزَ صفةٌ ثبوتيّةٌ يَقتَضي ثبوتَ مَوْصوفِه، وكلُّ ما يُمكِنُ أنْ يُعلَمَ فهو ثابتٌ في نفسِ الأمرِ بوَجْهٍ من الوجوه، فالآنَ قَوِيَ الإشكال، وللكلام مُتَّسَعٌ ومجالُ المَقال[2].

* * *

(١) في (ش): «كل ما يمكن أن يمكن»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٢) بعدها في (ش): «تـمَّت بعونِ الله المَلِكِ العَلاّم، في شهر جمادى الأُخرى، بمَحْروسةِ أدِرْنة، عن يدِ أضعَفِ العباد محمَّد بن وليّ، غفرَ اللهُ له ولوالدَيْه، سنةَ ٩٨٢».